١ - يدعو اللجان الإقليمية إلى أن تضطلع ، بالاشتراك مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوضع مشروع مقترح ، في حدود الموارد القائمة ، للتعاون الاقاليمي يقوم على مشاريع تعرض بالتفصيل الاحتياجات التقنية والموارد اللازمة ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للقوانين والانظمة الوطنية ، واحتياجات ومشاكل المناطق المختلفة ، وخاصة احتياجات ومشاكل البلدان النامية ، في ميدان تسهيل التجارة ولا سيما ، عند الاقتضاء ، التطبيق التدريجي لقواعد الامم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، وأن تقدم مشروع المقترح إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ للموافقة عليه ؛

٢ - يرجو من اللجان الإقليمية مشاورة منظمات التمويل ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، فيما يتعلق بالموارد المالية المتاحة لاحتمال تنفيذ مشروع المقترح بعد موافقة المجلس عليه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ؛

٣ - يوصي الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بإيلاء اعتبار ، عند إجراء الدراسة الدقيقة للموارد اللازمة لانشطة الحفظ والتطوير الجارية الآن ، لمسالة تحديد الموارد التي يمكن توفيرها ، من الموارد الموجودة لدى اللجنة ، لدعم هذه الانشطة .

الجلسة العامة ٣٧
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

## ١١٩/١٩٨٩ - الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكّر بقراراته ٥٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٦٣/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٧٥/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، و٧٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و٦٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ،

وقد نظر في الاستنتاجات الواردة في التقرير المرحلي ، الذي أعده بناء على قرار المجلس ٦٩/١٩٨٧ الامينان التنفيذيان للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة

الاقتصادية لأوروبا ، عن التقدم المحرز في الدراسات المتعلقة بمشروع الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق (٩٥) ،

وإذ يضع في اعتباره النشاط الجديد الذي تشهده المنطقة ، وخاصة من خلال إعلان اتحاد المغرب العربي ومن خلال التطور الهام الذي تشهده البنية الاساسية للنقل البري المؤدية إلى مضيق جبل طارق ،

وإذ يلاحظ كذلك القرار الذي اعتمدته في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (٩٦) بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع إنشاء طريق رئيسي في جنوب غرب أوروبا وإلى دراسة إمكانية إقامة وصلة دائمة عبر مضيق جبل طارق دراسة متعمقة ،

وإذ يلاحظ القرار الذي اعتمده مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط في اجتماعه السادس المعقود في كنشاسا في آذار/مارس ١٩٨٨ (٩٧) والمتعلق بإنشاء كيان لتطوير النقل على مستوى منطقة شمال أفريقيا ،

وإذ يدرك أن الدراسات المتعلقة بالوصلة الدائمة ساهمت في مشاريع إقليمية أخرى ، مثل وصل الشبكات الكهربائية بين اسبانيا والمغرب وأنبوب الغاز بين المغرب وأوروبا ،

وإذ يرحب بالتعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وحكومتي إسبانيا والمغرب ومركز الدراسات الخاصة بالنقل في الحوض الغربي من البحر الابيض المتوسط ،

وإذ يدرك أهمية هذا المشروع في تطوير النقل في المنطقة ، وفي تدعيم العلاقات بين أوروبا وأفريقيا ، وتشجيع البحوث العلمية والتقنية على مستوى المجتمع الدولي ،

---

(٩٥) انظر E/1989/58 .

(٩٦) انظر مجلس أوروبا ، الجمعية البرلمانية ، الدورة العادية الاربعون (الجزء الثالث) ، النصوص التي اعتمدتها الجمعية ، القرار ٩١٣(١٩٨٩) .

(٩٧) انظر E/ECA/CM.14/24 .

١ - يدعو الحكومات المهتمة بالموضوع ، والشركات والمؤسسات المعنية وكذلك المنظمات المختصة الاخرى إلى الاشتراك في الندوة الدولية بشان الوصلة الدائمة التي ستنعقد في مراكش في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ بهدف تنفيذ المشروع ؛

٢ - يدعو كذلك البلدان المعنية إلى التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لاوروبا من أجل الإسراع في إقامة شبكات النقل المؤدية إلى مضيق جبل طارق ومن أجل تنسيق أنظمة النقل بهدف تيسير نقل السلع والبضائع بين المنطقتين ؛

٣ - يرجو من الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لاوروبا:

(أ) أن يقدما ، لدى انعقاد الندوة في مراكش ، تقييماً شاملاً للدراسات والاعمال المتعلقة بالمشروع على أساس تقارير الامينين التنفيذيين المحالة من الامين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ب) أن يخصصا ، بقدر الإمكان ، التسهيلات اللازمة لتقييم الدراسات والاعمال المتعلقة بالمشروع ونتائج وتوصيات ندوة مراكش ؛

(ج) أن يقدما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ تقريراً مرحلياً عن المشروع .

الجلسة العامة ٣٧
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٩٨٩/١٣٠ - تنمية الموارد البشرية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يعيد تأكيد الدور الحاسم للموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وإذ يدرك أن تنمية الموارد البشرية شرط أساسي للتنمية والهدف النهائي للتنمية على السواء ،

وإذ يضع في اعتباره أن لكل بلد حقاً سيادياً ومسؤولية سيادية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية لتنمية الموارد البشرية كجزء من عملية التنمية الشاملة وفي نطاق احتياجاته وأهدافه الانمائية الوطنية المحددة ،